



جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

مخالفات ابن حزم الظاهري
لداود بن علي الظاهري
دراسة فقهية مقارنة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

مقدم من
الطالب/ خالد فراج ميزار مبروك

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد قاسم المنسي
الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية، ووكيل كلية دار
العلوم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه أستعين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،،،، وبعد
فمن باب الاعتراف بالنعمة لله تعالى، والفضل لمن أسدى معروفًا، وانطلاقاً من قوله تعالى : { هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ } [سورة النمل : ٤٠] ؛ فإنني أسجد لله تعالى شكراً على ما أسبغ به عليّ من نعم أعجز عن شكرها، فله الفضل والنعمة والمنة ، ومنه العون والتوفيق والسداد، وهو الهادي إلى سواء الصراط .

كما أحمده سبحانه وتعالى على أن منّ عليّ، وعلى إخواني الباحثين بأساتذة كرام أجلاء، يعطون أبناءهم الطلاب خبراتهم العلمية، ولا يبخلون عليهم بشيء منها؛ لذا يطيبُ لي أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي ومشرفي الفاضل، الأستاذ الدكتور/ محمد قاسم المنسي - أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية دار العلوم- أدام الله عليه الصحة والعافية ووفقه لما يحبه ويرضاه - على ما بذله معي من عناية وتوجيه وإرشاد، وعلى ما منحني إياه من تنبيهات دقيقة، وملاحظات مفيدة.

والشكر موصول أيضاً إلى العلمين الكبيرين، والعالمين الجليلين، الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم، أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية دار العلوم الأسبق، والأستاذ الدكتور/ رشدي شحاتة أبو زيد، أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة حلوان. أشكرهما على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، مقدراً لسعادتهما الوقت والجهد المبذولين في قراءة هذا البحث، فلهما جزيل الشكر وعظيم الامتنان؛ سائلاً الله تعالى أن يديم عليهما كمال الصحة والعافية والرفعة في الدارين.

والشكر والفضل والعرفان لأصحاب الفضل بعد الله تعالى، الوالد الحليم والأم الحنون، ثم الزوجة الوفية، وإخوتي وأخواتي، وأهلي وأصدقائي وكل من وقف بجانبني، وأسدى إليّ نصحاً أو إرشاداً، وإلى قريتي وليدة حيث الموطن.

والحمد لله أولاً وآخراً

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله تعالى، نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد؛

فقد تقرر بما لا يدع مجالاً للجدل ما أولاه الإسلام من عناية فائقة بمنزلة العلم، ومكانة العلماء، فقد حض على طلبه والتزود من منهل، واستحث المؤمنين على الانضواء تحت لوائه، والاستنارة بنوره، واستلفتهم إلى كونه سعيًا للفوز في الدنيا والآخرة.

ونصوص القرآن والسنة النبوية التي وردت في بيان فضل العلم، ومكانة العلماء في ذلك كثيرة، فالإسلام هو دين العلم والمعرفة والعمل مع الإيمان. لذلك كان العلم والتعليم والتعلم هو هدف الأعلام، فتكبدوا في سبيله المشاق؛ من البحث والمطالعة والمدارسة، والرحلة في طلبه، والسهر في الاستذكار والحفظ والتدوين؛ فلم يتركوا مجالاً للتأليف إلا وقد أثروا فيه البحث، وأسهموا فيه بحظ وافر، فخلفوا لنا تراثاً فريداً تفتخر به الأمة الإسلامية على طول الأزمان. وكان علم الفقه على رأس هذا التراث الزاخر، فهو من أهم العلوم بما له من صلة وثيقة بالأحكام العملية التي تخص المكلفين.

وقد امتاز الفقه الإسلامي بروح التنوع، وتعدد الآراء المستنبطة من النصوص، وتميزت المساجلات بين الفقهاء بسمات النقد العلمي البناء، المبني على القواعد والأصول الراسخة؛ لذا كان هذا البحث يعرض لجانب من جوانب هذا التنوع، وتلك الروح النقدية البناءة. وهو عن: مخالفات ابن حزم لداود بن علي، دراسة فقهية مقارنة.

وهو يعرض للمسائل الخلافية بين أشهر علمين من أعلام المدرسة الظاهرية الذي انتمى إليها الأول، بعد أن دعا إليها الثاني، وذلك في محاولة للتعرف على شيء من فقه أهل الظاهر، ومدى ما أسهم به فقهاء الظاهرية في تاريخ التراث الفقهي على تنوع مدارسه، وكذلك الوقوف على صولاته، وجولاته، ومناظراته مع المدارس الأخرى؛ ولذا كان من المهم أن أتناول أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن الناظر إلى التراث الفقهي الإسلامي يجد أن الفقهاء لم يدخروا وسعاً، ولم يألوا جهداً في سبيل استيعاب كل المسائل، والتنظير والتأصيل لها، فكان هذا التراث الفقهي الضخم، المؤسس على أصول وقواعد متينة، مستنبطة من الكتاب والسنة، من لدن أصحاب رسول الله ﷺ إلى أن استقرت قواعده، ورست أركانه، واتضحت معالمه، وأينعت ثماره، في عهد الأئمة المجتهدين، الذين انتهت إليهم رئاسة هذا العلم من علماء الأمصار، كالثوري، وإسحاق، وأبي ثور، والليث، والأوزاعي، وأبي عبيد، وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف، وزفر، ومالك، والشافعي، وأحمد،

وداود بن علي، وابن حزم، وغيرهم من الأئمة الأعلام، فنتج عن ذلك علم الخلاف. والمذهب الظاهري من المذاهب المعتبرة لدى الفقهاء، وهو وإن لم يكن داخلاً في إطار ما استقر عليه العمل بين عموم المسلمين، إلا أن الناظر في تقارير الفقهاء، وتخريجهم للمسائل، وتعرضهم للخلاف فيها - يجد حرصهم على ذكر رأي الظاهرية في المسألة، وربما كان تقرير الظاهرية هو الذي يختاره بعضهم من الخلاف. وابن حزم الظاهري - هو أحد أعلام هذا المذهب - كان لتحوله من مذهبه القديم (المالكي ثم الشافعي) إلى مذهب الظاهرية نقلة كبيرة في المذهب، لما له من عارضة قوية، وحضور بالغ، وذهن وقاد، وحظ وافر من النظر والبحث، فضلاً عما ألفه في تقرير مسائل المذهب

فلذا كان هذا الموضوع الذي أشير في النقاط التالية لأسباب اختياره، وهي:

- ١- بيان المسائل التي اختلف فيها فقهاء المذهب الظاهري؛ رغم اتفاق الأصول التي يتعاطاها أهل المذهب؛ مما يحتاج إلى تفسير وتأمل.
 - ٢- لم تلق تفردات ابن حزم داخل المذهب الظاهري عناية من الباحثين، فأردت الإسهام بجمعها مع مقارنتها بأصول المذهب، والمذاهب الأخرى وتقرير وجه الصواب أو غيره فيها ما أمكن.
 - ٣- محاولة التعرف على مدى قرب أو بعد المذهب الظاهري عن مذاهب الجمهور في تقرير مسائل الفقه، وذلك من خلال دراسة هذه المخالفات دراسة مقارنة.
 - ٤- إبراز الجانب الفقهي الذي اتسم به أهل الظاهر، في محاولة للتعرف على فقه الظاهرية بشيء من التفصيل، والإسهام في تدوينه ومقارنته بأقوال الفقهاء ومذاهبهم، وذلك بعرض الطرق التي لجأ إليها الظاهرية في الاستنباط حتى تتضح معالم تلك المدرسة ومنهجها، وكيف اعتمدت آراؤهم على ظواهر النصوص وحدها؟ وهل أدى هذا إلى قوة تلك الآراء أو ضعفها؟
 - ٥- إنه من خلال دراسة تلك المخالفات، يتبين هل كانت هذه المخالفات بسبب عدم التزام أحد الرجلين بالأصول المتفق عليها -عند الظاهرية- في مسألة ما؟ أو أنه مع التزام الرجلين بالأصول المتفق عليها حدث ذلك؟ وما تفسير هذا؟
- ◀ اشكالية البحث وتسؤلات الدراسة:

إن من أعظم أصول الظاهرية التي شذوا بها عن باقي العلماء إنكار القياس، وعدم العمل به؛ وهذا هو سبب عدم الاعتداد بخلافهم عند كثيرين، بل إن بعضهم أوماً إلى أنهم خرجوا بذلك من إطار أهل السنة، فكان السؤال الرئيس الذي تهدف هذه الدراسة للإجابة عنه هو:

هل الظاهرية بفعلهم هذا خالفوا جماعة المسلمين، أم لا يعدو قولهم أن يكون من الاجتهاد السائغ بين المسلمين؟ وكذلك هل كان أهل الظاهر محقين في تركهم القياس كلية؟ أو كانوا محقين في تركهم بعض صوره دون بعضها الآخر؟
كما كانت هنالك تساؤلات أخرى يسعى البحث للإجابة عنها؛ منها:

١- ما هو الدور الفقهي الذي أسهمت به المدرسة الظاهرية في التراث الفقهي الإسلامي؟

٢- هل يعتد بخلاف أهل الظاهر؟ وهل يُعدُّ المذهب الظاهري من مذاهب أهل

السنة؟

٣- ما هو الدور الفقهي الذي قام به ابن حزم في تقرير مسائل المذهب؟

٤- ما هو موقف فقهاء الأمصار من مخالقات ابن حزم وتقريراته؟

أهداف البحث

بالإضافة لأسباب اختيار الموضوع وأهميته، فإن البحث يسعى للإجابة عن أسئلته التي سلفت كالتالي:

- ١- بيان ما أسهمت به المدرسة الظاهرية في التراث الفقهي الإسلامي.
 - ٢- التعرف على موقف العلماء من المذهب الظاهري، من حيث الاعتداد بخلافهم، ومكانة مذهبهم بين مذاهب فقهاء الأمصار.
 - ٣- بيان دور ابن حزم في تقرير مسائل مذهب الظاهرية.
 - ٤- بيان أثر مخالقات ابن حزم في تقرير أصل المذهب وتطوره.
 - ٥- محاولة التعرف على موقف فقهاء الأمصار المتأخرين من مخالقات ابن حزم.
 - ٦- التعرف على ما رجاه فقهاء الأمصار خاصة المتأخرين منهم لرأي ابن حزم.
- وفي سبيل إنجاز أهداف البحث قد واجت صعوبات عديدة شأني في هذا شأن طلاب البحث العلمي الذين يضعون خطاهم الأولى على بداية الطريق، وهو ما أشير لبعضه في التالي :
- #### صعوبات البحث:

لقد واجهتني بعض الصعوبات في أثناء البحث، منها:

- ١- أن ابن حزم كان يطيل في عرض آراء غيره ومناقشتها، وكذلك في الاستدلال لرأيه مع التأصيل ثم التفصيل المسهب لذلك، ويذكر كل ما يندرج تحت هذه المسألة من تفريعات، ويذكر الأحاديث بأسانيدها، بل يذكر الحديث الواحد بأكثر من إسناد، فكان جمع ذلك وحصره وتلخيصه من المشقة بمكان.
- ٢- ومن أشق ما واجهني أن ابن حزم قد يستعرض أدلته وينظر لها في إسهاب، وقد لا ينبري أحد من أهل المذاهب الأخرى بمناقشة هذه الأدلة أحياناً كثيرة؛ مما يحتاج إلى الوقوف معها طويلاً وإمعان النظر فيها جيداً حتى يمكن مناقشتها.
- ٣- ومن الصعوبات الشاقة -أيضاً- أن ابن حزم قد يجمع أكثر من مبحث فقهي في المسألة التي يعرض لها، مثل: مسألة كراء الأرض، فأدخل فيها المزارعة والمساقاة على أن كل هذا أنواع من الكراء؛ فالمزارعة كراء بجزء مما يخرج من الأرض، والمساقاة كراء بجزء مما يخرج من الثمر.
- والمذهب الواحد له حكم في كل نوع يختلف عن الآخر؛ مما يجعل المسألة تطول وتكبر، بل قد تحتاج إلى عملها في رسالة كاملة.
- ٤- ومن أشد الصعوبات التي واجهت البحث أن داود بن علي ليست له كتب أو مصادر خاصة يستقى منها فقهه وآراءه في كل مسألة، فقد ينص ابن حزم على اتفاقه معه أو مع أهل الظاهر عموماً وقد ينص على خلافه معه، وقد لا ينص على هذا ولا ذاك.
- أما المراجع الأخرى فقد تذكر رأي داود على أنه رأي أهل الظاهر كلهم، وقد تذكر رأي ابن حزم على أنه رأي أهل الظاهر. وتذكر خلافاً بين داود وابن حزم ولا يذكره ابن حزم، بل يذكر أن داود وافقه في هذا كما هو مبين في التحقيقات الموجودة

في كل مسألة.

٥- كما أن الأدلة التي استند إليها دواود بالضبط تواجه الصعوبة نفسها ؛ لأن الغالب أن يذكر رأي داود ضمن آراء من وافقهم من الفقهاء، وقد لا تذكر له أدلة خاصة تعتمد على أصول أهل الظاهر، ولكن تذكر أدلة كل المتفقين على هذا الرأي ومعهم داود، ومنها أدلة لا تصح أن يستدل بها داود كالقياس، فقد يكون داود قد اتفق معهم في الرأي ولكن له دليل آخر، فقد يستدل بالاستصحاب أو الإباحة الأصلية، ويكون المتفق معه مستدل بالقياس على نفس الرأي.

◀ الدراسات السابقة:

لقد كان ابن حزم مجاًلاً خصباً للدراسات التي تناولته في أروقة البحث العلمي، غير أن جلها انصرف إلى جهوده إما في العقيدة، أو في التفسير أو الفقه ، أما خلافاته للمذهب الذي ينتمي له فلم أقف على من تناولها أو أفرد لها كتابة بحثية، والذي وجدته رسائل تناولت خلافات ابن حزم للأئمة الأربعة، إضافة إلى رسائل ودراسات كثيرة جداً عن ابن حزم وفكره، وفلسفته، وفقهه وأدبه إلخ..

- ومن هذه الرسائل:

- تفردات ابن حزم الظاهري، مجموعة رسائل لنيل درجة الماجستير، أعدها سبعة طلاب في المعهد العالي للقضاء بالرياض، استوعبوا فيها المسائل التي انفرد بها ابن حزم عن الأئمة الأربعة^(١).

- الخلافات بين ابن حزم والمالكية. وأثره في تطور الفقه الأندلسي، دراسة تطبيقية على أحكام الأسرة. رسالة دكتوراه، مقدمة من الطالبة/ منى فاروق عبد اللطيف. إشراف، أ. د/ محمد شرف الدين خطاب. جامعة المنيا، كلية دار العلوم، قسم الشريعة ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

- آراء ابن حزم التي خالف فيها جمهور الفقهاء في بابي الزكاة والصيام. دراسة فقهية مقارنة. رسالة ماجستير، مقدمة من الطالب/ فضل رجب محمد عباس. إشراف، أ. د/ حسين عبد المجيد حسين أبو العلا، أ. د/ محمود رزق محمود. جامعة المنيا، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

- آراء ابن حزم التي خالف فيها جمهور الفقهاء في بابي الحج والعمرة. دراسة فقهية مقارنة. رسالة ماجستير، مقدمة من الطالب/ جمعة سعد فتح الباب. إشراف، أ. د/ حسين عبد المجيد حسين أبو العلا، أ. د/ محمد محمد علي صالحين. جامعة المنيا، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية.

- تفردات ابن حزم عن الأئمة الأربعة. دراسة فقهية مقارنة. رسالة دكتوراه، مقدمة من الطالب/ أحمد محمد عبد الهادي فخر الدين قشطة. إشراف، أ. د/ محمد نبيل غنايم، و أ. د/ محمد عبد العزيز. جامعة المنوفية، كلية الآداب.

- فقه البيوع بين ابن حزم الظاهري والشافعية. رسالة ماجستير، مقدمة من الطالب/ وائل حسن علي حسن. إشراف، أ. د/ جابر عبد الهادي حسن الشافعي، أ. د/

(١) نقلاً عن: رسالة دكتوراه، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية، بعنوان: المسائل الفقهية التي أنكر فيها ابن حزم الاستدلال بالقياس، في أبواب العبادات من كتابه المحلى، دراسة مقارنة، إعداد/ فيصل بن سعيد بن عبد الله بالعمش، إشراف/ الدكتور: أشرف بن عبد العزيز عرابي. عام ١٤٢٥-١٤٢٦هـ.

محمد محمد علي صالحين. جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، قسم الشريعة الإسلامية.

♦ وما عدا ذلك لم أقف على دراسة منهجية لمخالفات ابن حزم لداود بن علي، إلا ما جمعه أستاذنا، الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم^(١)، وكذلك عثرت على ضميمته^(٢) للشيخ ابن عقيل الظاهري جمع فيها مخالفات ابن حزم لداود إجمالاً، في كتابه: ابن حزم خلال ألف عام^(٣).

وهذه الضميمة لابن عقيل لم أعر عليها إلا وأنا في نهايات الدراسة؛ لذا فإنني لم اعتمد عليها في جمع المسائل المختلف فيها، وإنما ذكرت عثوري عليها من باب الأمانة العلمية.

وعلى أية حال فهي تختلف عن الدراسة التحليلية المقارنة؛ إذ إنه يذكر المخالفة، ويشير إلى الباب الذي وردت فيه فقط؛ لذا فهي لا تغني عن البحث والتنقيب عن موضع المسألة المختلف فيها، وكذلك التحقق من صحتها مرة أخرى.

◀ المنهج والإجراءات المتبعة في البحث:

استخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي المقارن؛ حيث تتبعت المسائل في مظانها، وتناولت مواطن الخلاف، وحقيقته، وأدلته، وأسبابه، وصفاً وتحليلاً، ومقارنة.

وكان هذا كله وفق الخطوات الإجرائية التالية:

- ١ - حصرت المسائل الفقهية التي خالف فيها ابن حزم داود بن علي في جميع أبواب الفقه، بقدر الإمكان.
 - ٢ - رتبت هذه المسائل وفق ترتيب ابن حزم في المحلى في أغلب الأبواب، إلا ما دعت الضرورة لتقديمه أو تأخيرها.
 - ٣ - وضعت عنواناً لكل مسألة أعرض لها.
 - ٤ - عرضت المسألة موضوع البحث عرضاً مفصلاً يشمل ما يلي:
 - صدرتها برأي ابن حزم غالباً؛ وذلك بعرض خلاصة نصه في المسألة من المحلى، دون استطراداته وتفصيلاته فقد ترك التفصيل لعرضه خلال سرد أدلته.
 - ثم عرضت رأي داود بن علي في المسألة؛ لإبراز وجه الاختلاف بينهما.
- وقدمت رأي ابن حزم؛ لأنه المصدر الذي نأخذ عنه غالباً، وقد يوافق داود في جزء من المسألة ويخالفه في جزء منها.

(١) رسالة ماجستير بعنوان: الفكر الفقهي لابن حزم الظاهري، بجامعة القاهرة عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، كلية دار العلوم، إعداد الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم، إشراف الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد محمود عبد المجيد. (ص: ٥٤١ وما بعدها)

(٢) ضميمته: جمعها ضميمات وضمائم: صفة ثابتة للمفعول من ضَمَّ: مضمومة إلى غيرها "حفظ ضمائم الأوراق في مكان أمين- المستندات ضميمته في حافظة واحدة". وتطلق على الحزمة من كل شيء. معجم اللغة العربية المعاصرة (٢٦٣/١) تاج العروس (٣٢/ ٥٤٤).

(٣) أبو عبد الرحمن محمد بن عمر بن عبد الرحمن بن عقيل، عالم سلفي ظاهري وأديب سعودي من مواليد ١٣٥٧ هـ، عالم بالقرآن وتفسيره، والحديث وفقه أصولي، اشتهر باهتمامه بكتب ابن حزم، وانتسابه للمدرسة الظاهرية، وله مؤلفات كثيرة، منها كتابه الرائع: ابن حزم خلال ألف عام. السيرة الذاتية لابن عقيل الظاهري، كتبها عن نفسه في نهاية كتابه الرائع (لن تلحد، طبعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م جدة -الرياض).

- بينت بعض المعاني والمصطلحات الفقهية التي تحتاج إلى بيان في بداية المسألة من خلال الحواشي والهوامش.
- إذا كانت المسألة متفرعة عن مسألة أخرى، قمت بعمل تمهيد أو توطئة بسيطة بينت فيه حكم المسألة الأم للولوج من خلال ذلك إلى عرض المسألة الجزئية المقصودة، محل البحث، وكذلك إذا كان هناك سبب ورود للمسألة محل البحث.
- عرضت أدلة كل رأي أو قول مع توضيح وجهة الاستدلال إن لم يكن هناك توضيح له من قبل المستدلين به، كل ذلك معزوً إلى مصادره الأصلية، وإلى الكتب المعتمدة في كل مذهب من المذاهب.
- سجلت الآراء غير المهمة في المسألة في الهامش، وبينت سبب ضعف هذه الآراء بإيجاز حتى لا تطول المسألة.
- إذا كان هناك رأي وجيه صح عن بعض الصحابة أو السلف في المسألة لم يتبناه أي من المذاهب الفقهية - قمت بعمله رأيًا مستقلًا في المسألة مع عرض أدلته ومناقشتها؛ وذلك استيعابًا وحصرًا لكل الآراء الواردة وتمامًا للفائدة، من أجل الوصول إلى ترجيح مبني على الاستقرار.
- ختمت كل مسألة بعد مناقشة أدلتها بترجيح أحد الآراء التي رأيت أنها أقرب إلى الصواب.

♦ ولصعوبة الوقوف على رأي داود في المسألة، وكذلك الوقوف على أدلته فيها. جاء عرض المسألة بالصورة التي خرج بها البحث؛ حيث عرضت المسألة المختلف فيها ثم قمت بذكر الرأيين (رأي داود ورأي ابن حزم) ليبرز وجه الخلاف. ثم قمت بجمع الآراء الفقهية الواردة في المسألة، ووضعت رأي كل واحد منهما مع المجموعة التي يتفق معها، ولم تقتصر الدراسة على المقارنة بين رأي ابن حزم وداود فقط؛ لأنهما لم يكونا هما الرأيان في المسألة وحسب - في أغلب المسائل التي تم دراستها -، بل كانت هناك في كل مسألة معهما آراء أخرى قد تكون أوجه منهما وأرجح. فلم يكن بالإمكان الاقتصار على المقارنة بين رأي داود ورأي ابن حزم فقط.

♦ مع ملاحظة أنني لم ألتزم طريقة واحدة في العرض؛ بل حسب طبيعة المسألة، فهناك مسائل عرضت فيها الرأي الواحد مقرونًا بدليله، فالنقد المتعقب عليه مباشرة، والغالب أنني أعرض الآراء كلها تحت عنوان: الآراء الواردة في المسألة، ثم أقوم بعرض الأدلة تحت عنوان: الأدلة، ثم أعرض التعقبات والجوابات على كل الآراء تحت عنوان: المناقشة، ثم يكون التعليق الذي أبديت فيه تعقباتي الخاصة على بعض الآراء، ثم الترجيح لأحد هذه الآراء مع ذكر أسباب الترجيح وحيثياته.

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى السور مع ذكر أرقامها. إلا إذا تكررت كثيرًا

في مسألة واحدة، أو كنت بصدد تفسيرها، فقد لا أكرر عزوها.

٦- خرّجت الأحاديث النبوية والآثار الواردة، من مصادرها المعتمدة، وإذا

كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما دون غيرهما، وإن لم يكن في الصحيحين خرجته من كتب السنة والمسانيد مع بيان حكم أحد أئمة الحديث عليه.

أما الآثار عن الصحابة والسلف فنادرًا ما أجد من حكم عليها، ولذلك اكتفيت بذكر ما وجدته من أحكام على بعضها؛ لأنه غالبًا ما تذكر للاستئناس بها فقط.

٧- ترجمت للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم دون المشاهير.

٨- وضعت خاتمة للبحث تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

♦ ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنني حاولت التركيز وإفراغ الجهد في المسائل التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع العصري، وتوضح مدى معالجة الشريعة الإسلامية لكل مناحي الحياة، وإسهامها في الارتقاء بها؛ مما يؤكد صلاحيتها لكل زمان ومكان.

ومن ذلك: المسائل التي يتبين من خلالها الوسائل الشريعة في استغلال الأراضي واستثمارها؛ مما يؤكد إسهام الشريعة في الارتقاء بالاقتصاد عن طريق التنمية الزراعية، كما في مسائل: كراء الأراضي وزراعتها، ومسألة بيع القصيل وهو بيع الزرع الأخضر الذي يتغذى عليه الحيوان.

وكذلك المسائل التي يتبين من خلالها أن الشريعة الإسلامية حرصت على الترابط الاجتماعي وسد خلة المحتاجين، وفرضت الزكاة التي من خلالها يحدث التكافل الاجتماعي، كما في مسألة: زكاة الزروع والثمار.

وكذلك المسائل التي يتبين من خلالها حرص الشريعة الإسلامية على حفظ النفس الإنسانية، فعصمت دم الإنسان وجرمت الاعتداء عليه وأوقعت أشد العقوبات على ذلك بالقصاص من القاتل، سواء المباشر أو المنفذ أو المشارك، كما في مسألة: حكم القاتل المأمور بالقتل (المكره وغير المكره)، ومسألة القسامة، وغير ذلك كما هو مبين بالدراسة.

أخيرًا؛

كان من ثمرة المقارنة العامة أن استطاع البحث أن يخرج بنتيجة من النتائج التي رام من أجلها تلك الدراسة ويحدد هل يعتد بخلاف الظاهرية أو لا؟ ويقرر ما إذا كان المذهب الظاهري من مذاهب السنة أم من مذاهب المبتدعة؟

وبعدُ فهذا جهدي بذلته ابتغاء الوصول إلى نتائج موضوعية، وكذلك الاستفادة والتعلم من تعليق أساتذتي وتوجيههم - حفظهم الله - فما كان من صواب فمن الله وبتوفيقه، وما كان من خطأ فمن العبد الفقير إلى رحمة مولاه ومغفرته، سائلًا الله تعالى أن يتقبل هذا العمل ويجعله عونًا لي ومفتاحًا على طلب العلم والتفقه في الدين.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، عشرة فصول، وخاتمة.
المقدمة:

وفيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث ومنهجه.
التمهيد:

وفيه التعريف بالمذهب الظاهري، وأصول أهل الظاهر، ثم التعريف
بداود الظاهري، وابن حزم، وتحتة ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: المذهب الظاهري.

الأصول الفقهية عند أهل الظاهر، ومنهجهم في الاستنباط.

المبحث الثاني: الإمام داود بن علي:

نسبه ونشأته، نزعه إلى الظاهر، صفاته وعلمه، ومكانته بين العلماء،
وأشهر مؤلفاته.

المبحث الثالث: ابن حزم الأندلسي:

مولده ونسبه، حياته العلمية، ومكانته بين العلماء، وأشهر مؤلفاته.

الفصل الأول: كتاب الطهارة.

المبحث الأول: استقبال القبلة أثناء قضاء الحاجة.

المبحث الثاني: نقض الوضوء للنوم.

المبحث الثالث: الغسل من تغسيل الميت.

الفصل الثاني: كتاب الصلاة.

المبحث الأول: المتيمم يري الماء في الصلاة.

المبحث الثاني: غلبة الحدث في الصلاة.

المبحث الثالث: تحية المسجد.

المبحث الرابع: الصلاة إلى غير القبلة خطأ.

المبحث الخامس: أسباب سجود السهو.

المبحث السادس: الناسي لصلاة لا يدري أي صلاة هي؟

المبحث السابع: السفر الذي تقصر فيه الصلاة.

الفصل الثالث: كتاب الجنائز.

المبحث الأول: هل يعذب الميت بالبكاء عليه؟

المبحث الثاني: القراءة في صلاة الجنائز.

الفصل الرابع: كتاب الزكاة.

المبحث الأول: زكاة الزروع والثمار.

المبحث الثاني: زكاة المال الضمار.

الفصل الخامس: كتاب الصيام، والحج.

المبحث الأول: من أصبح مفطراً ثم علم بالهلال.

المبحث الثاني: إفطار المتطوع.

المبحث الثالث: الحج عن المعضوب.

المبحث الرابع: حاضرو المسجد الحرام.

المبحث الخامس: هل يعيد المرتد الحج إذا أسلم؟

الفصل السادس: كتاب المعاملات.

المبحث الأول: تنازع المتبايعين.

المبحث الثاني: بيع القصيل قبل أن يسنبل.

المبحث الثالث: الصلح المشروع.

المبحث الرابع: كراء الأرض ومزارعتها.

الفصل السابع: كتب الصيد والتذكية، والشهادة والأيمان.

المبحث الأول: أدوات التزكية الشرعية

المبحث الثاني: الجارح المعلم الذي يحل صيده.

المبحث الثالث: حكم شهادة النساء.

المبحث الرابع: كفارة اليمين الغموس.

المبحث الخامس: الكفارة قبل الحنث.

الفصل الثامن: كتاب الجنايات.

المبحث الأول: هل يقاد المسلم بالذمي والمستأمن؟

المبحث الثاني: دية الجنين وتوريثها.

المبحث الثالث: عقوبة القاتل المأمور بالقتل.

المبحث الرابع: موجب القسامة

الفصل التاسع: كتابا الأسرة والميراث.

المبحث الأول: الولي في النكاح.

المبحث الثاني: المرأة تسلم ولا يسلم زوجها.

المبحث الثالث: متى يحكم للطفل بالإسلام؟

المبحث الرابع: ما يثبت به التحريم في الرضاع.

المبحث الخامس: ميراث الأخت الشقيقة مع البنات.

المبحث السادس: مسألة: الزوج، والأم، والأختين للأم.

المبحث السابع: الجدة الوارثة.

المبحث الثامن: ميراث الحميل.

المبحث التاسع: ميراث المرتد.

الفصل العاشر: التكييف الفقهي لخلافات الإمامين.

تمهيد:

- المبحث الأول: اختلاف المسلك عند دفع التعارض.
- المبحث الثاني: العموم والخصوص.
- المبحث الثالث: الاختلاف في تكييف القواعد والمعاني.
- المبحث الرابع: الاختلاف في حكم الأصل أو القاعدة.
- المبحث الخامس: اختلاف الأصل المستند إليه (البراءة أم الاحتياط).
- المبحث السادس: اختلاف ألفاظ النصوص.
- المبحث السابع: الاختلاف في فهم دلالة النص.
- المبحث الثامن: الاختلاف في مفهوم النص.
- المبحث التاسع: الاختلاف في العدد الذي يتحقق به المفهوم.
- المبحث العاشر: تردد المحكوم فيه بين أصليين.

الخلاصة.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

وتشمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأهم التوصيات، و المقترحات.

التمهيد

المبحث الأول: المذهب الظاهري.

- الأصول الفقهية عند أهل الظاهر، ومنهجهم في الاستنباط.

المبحث الثاني: الإمام داود بن علي.

- نسبه ونشأته.
- نزعه إلى الظاهر.
- صفاته وعلمه.
- مكانته بين العلماء.
- أشهر مؤلفاته.

المبحث الثالث: ابن حزم الأندلسي.

- مولده ونسبه.
- حياته العلمية.
- مكانته بين العلماء.
- أشهر مؤلفاته.

المبحث الأول المذهب الظاهري

يقوم هذا المذهب على أن المصدر الفقهي هو ظواهر النصوص من الكتاب والسنة، فلا رأي في حكم من أحكام الشرع، وعلى هذا فقد نفى المعتنقون لهذا المذهب الرأي بكافة أنواعه؛ فلم يأخذوا بالقياس، ولا بالاستحسان، ولا بسد الذرائع، ولا المصالح المرسلّة، ولا بأي وجه آخر من وجوه الرأي، بل يأخذون بالنصوص وحدها، وإذا لم يكن نص أخذوا بحكم الاستصحاب الذي هو الإباحة الأصلية الثابتة بقوله ﷺ: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة: ٢٩] (١).

فهذا المذهب نفى القياس، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه حتى قيل: إنه جراً العامة على استنباط الأحكام (٢).

وقد قام بإنشاء هذا المذهب وبيان أحكامه، وتوضيح أدلته عالمان:

أولهما: داود بن علي الأصفهاني، ويعد منشئ المذهب، وإن كانت هناك ملامح أو ظواهر في فكر الصحابة والتابعين تشهد لهذا المذهب، وتعني بالأخذ بالظاهر وتحض عليه، إلا أن داود هو أول من وضع له القواعد، وأصل له الأصول؛ لأنه أول من تكلم به كمذهب فقهي، وكان في المشرق العربي، في بغداد في منتصف القرن الثالث الهجري (٣).

والثاني: أبو محمد علي ابن حزم الأندلسي، وقد كان له فضل بيان المذهب وبسطه، وكان في المغرب العربي، في منتصف القرن الخامس.

وانتشر المذهب الظاهري في عهد مؤسسه، برغم المعارضة الشديدة لهذا المذهب لمنعه التقليد منعاً مطلقاً، فكان للمذهب مؤيدون قليلون ومعارضون كثيرون، وكان انتشار المذهب بما قام به داود من كثرة التأليف، فقد ألف كتباً كلها سنن وآثار مشتملة على أدلته التي أثبت بها مذهبه، مبيناً أحكامها من النصوص، وشمول النصوص لكل ما يحتاجه المسلم من أحكام للحوادث التي تعرض له، ولا شك أن الكتب بذاتها آثار مستمرة، تدعو إلى مذهب مؤلفيها وتبقى سجلاً لأفكارهم فله كتاب إبطال التقليد، وإبطال القياس، وكتاب خبر الواحد، وكتاب الموجب للعلم، وكتاب الحجة، وكتاب المفسر والمجمل (٤).

ثم اتبع هذا النهج كثير من أئمة الحديث، فحاربوا الرأي والقياس، وكل ما من شأنه أن يصرف الناس عن النصوص (٥).

كما كان لاهتمام تلاميذ داود الظاهري مجهود رائع وفضل كبير في الدعوة للمذهب، على رأسهم: ابنه أبو بكر محمد بن داود (٦)، وابن المغلس (١)، ونفطويه (٢)، وأبو

(١) سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٣ / ٣٧٤). ابن حزم خلال ألف عام، ابن عقيل الظاهري. (ص ٧٣).

(٢) ابن حزم، حياته وعصره - آراؤه وفقهه، للإمام محمد أبو زهرة (ص ٢٢٩).

(٣) الفكر الفقهي لابن حزم الظاهري، أ. د/ إبراهيم عبد الرحيم، ص ٥٥٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٣ / ١٠٤) الفهرست (ص: ٢٦٧)، ابن حزم خلال ألف عام (ص ٧٣).

(٥) ابن حزم خلال ألف عام، ابن عقيل الظاهري. (ص ٦٢).

(٦) هو أبو بكر محمد بن الإمام داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري، الفقيه الأديب (ت ٢٩١ هـ - ٣٠٠ هـ)، من مؤلفاته: [الزهرة - الإنذار والأعداء - التقصي - الوصول إلى معرفة الأصول - اختلاف مصاحف الصحابة]. تاريخ الإسلام (٦ / ١٠٢٣) وفيات الأعيان (٤ / ٢٥٩)، معجم الأدباء (٦ / ٢٥٢٧).

الْحَسَنَ الْخَرَزِيَّ (٣)، وغيرهم كثير.

فقد قاموا بنشر كتب داود، والدعوة إلى ما فيها من علم وآراء؛ مما كان له أثر كبير في انتشار المذهب الظاهري في القرنين الثالث والرابع الهجري في بلاد الشرق (٤)، إلا أنه في القرن الخامس ظهر القاضي أبو يعلى الحنبلي (٥). وجعل للمذهب الحنبلي مكانة زحزحت المذهب الظاهري وحلت محله (٦).

وقد نجح عبدالله بن قاسم (٧) أحد تلاميذ داود، والذي التقاه ببغداد وحمل عنه كتبه كلها ونشرها بالأندلس. في نشر المذهب الظاهري بالأندلس، وتمكن المذهب على يديه، وعلى يد الإمام بقي بن مخلد (٨) أحد أكابر مذهب أهل الحديث، والذي كان يدعو إلى السنن والآثار..

ثم جاء الإمام العلم المنذر بن سعيد البلوطي (٩) وكان قاضياً للقضاة، ولعب دوراً مهماً في التمكين للمذهب؛ بحكم علمه وفهمه ومنصبه في الدولة في عهد عبدالرحمن الناصر.

ثم كان أبو الخيار مسعود بن مفلت الظاهري (١٠) شيخ ابن حزم، والذي أخذ ابن حزم عنه المذهب الظاهري (١١).

-
- (١) ابْنُ الْمُغَلَّسِ: أَبُو الْحَسَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ الْإِمَامُ، الْعَلَمَةُ، الْبَغْدَادِيُّ، الدَّوَوْدِيُّ، الظَّاهِرِيُّ، (ت ٣٢٤ هـ). مِنْ تَصَانِيفِهِ: [أَحْكَامُ الْقُرْآنِ - الْمَوْضَحُ - الْمُبْهَجُ - الدَّامِغُ]. سِيرَ أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ ط الرسالة (٧٧ / ١٥)، ديوان الإسلام (٢٦٢ / ٤).
- (٢) نَفْطَوِيهِ: لَقِبَ عَلَى مِثَالِ سَيِّبُوهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْسَبُ فِي النَّحْوِ إِلَيْهِ (٢٤٤-٣٠٧ هـ): أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عُرْفَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ الْأَزْدِيِّ. وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ (٤٧/١): ٤٩.
- (٣) أَبُو الْحَسَنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ، الْخَرَزِيُّ، الْفَقِيهَ [ت: ٣٩١ هـ] شيخ أهل الظاهر. تاريخ الإسلام (٨/ ٧٠٤). تاريخ بغداد (٢٤٠ / ١٢).
- (٤) سِيرَ أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ (١٠٦ / ١٣).
- (٥) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَلْفَ بْنِ أَحْمَدَ. الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى ابْنُ الْفَرَاءِ الْبَغْدَادِي الْحَنْبَلِي، [ت: ٤٥٨ هـ] كبير الحنابلة. مِنْ مَصْنُفَاتِهِ [أَحْكَامُ الْقُرْآنِ - مَسَائِلُ الْإِيمَانِ - الْمَعْتَمَدُ - الْمُقْتَبَسُ - عَيُونُ الْمَسَائِلِ - الْعُدَّةُ الْكَفَايَةُ - الْمَجْرَدُ - شَرْحُ الْخُرْقِيِّ - الْجَامِعُ الْكَبِيرُ - شَرْحُ الْمَذْهَبِ - الْخِلَافُ الْكَبِيرُ ...]. تاريخ الإسلام (١٠١ / ١٠).
- (٦) ابْنُ حَزْمَ، لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ أَبُو زَهْرَةَ (ص ٢٣١)، ابْنُ حَزْمَ خَلَالَ أَلْفِ عَامٍ، ابْنُ عَقِيلِ الظَّاهِرِيِّ. (ص ١٥٠).
- (٧) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ هَلَالِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَمْرَانَ الْقَيْسِيِّ (ت: ٢٩٢ هـ)، أُنْدَلِسِيٌّ مَشْهُورٌ بِالرَّحْلَةِ وَالطَّلَبِ، فَفِيهِ. بَغِيَّةُ الْمُلْتَمَسِ (ص: ٣٥٠)، جُذُوءُ الْمُقْتَبَسِ (ص: ٢٦٤، ٢٦٥) تاريخ الإسلام (٨/ ٤٧٩).
- (٨) بَقِي بْنُ مَخْلَدٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ حِفَازِ الْمُحَدَّثِينَ، وَأَنْمَةُ الدِّينِ (٢٠٠-٢٧٠ هـ)، رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ فَرَوَى عَنِ الْأَنْمَةِ الْأَعْلَامِ، يَزِيدُونَ عَلَى الْمَانَتَيْنِ، وَبَالَغَ فِي الْجَمْعِ وَالرَّوَايَةِ، وَرَجَعَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ فَمَلَأَهَا عُلَمَاءَ مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: كِتَابُهُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمَصْنُفُهُ وَمُسْنَدُهُ الْكَبِيرُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَتَبَهُ عَلَى أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ فَرَوَى فِيهِ عَنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَأَلْفِ صَاحِبٍ وَنِيفٍ، ثُمَّ رَتَبَ حَدِيثَ كُلِّ صَاحِبٍ عَلَى أَسْمَاءِ الْفَقْهِ، وَأَبْوَابِ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ مَصْنُفٌ وَمُسْنَدٌ، وَمَا عَلِمَ هَذِهِ الرِّتْبَةَ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ مَعَ ثِقَتِهِ وَضَبْطِهِ. وَمِنْهَا مَصْنُفُهُ فِي فِتَاوَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ. بَغِيَّةُ الْمُلْتَمَسِ (ص: ٢٤٥، ٢٤٦).
- (٩) مُنْذَرُ بْنُ سَعِيدِ الْبَلُوطِيِّ أَبُو الْحَكَمِ الْأَنْدَلُسِيُّ، قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقَرْطَبَةَ (٢٦٥-٣٥٥ هـ)، كَانَ فَقِيْهًا مُحَقِّقًا، وَخَطِيْبًا بَلِيْغًا فِي النَّظَرِ وَالْجَدَلِ. مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ (٦/ ٢٧١٧)، سِيرَ أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ (١٦/ ١٧٣: ١٧٨).
- (١٠) أَبُو الْخِيَارِ الْأَنْدَلُسِيُّ الظَّاهِرِيُّ، وَاسْمُهُ مَسْعُودُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَفْلَتِ الشَّنْتَرِيِّ الْقَرْطُبِيِّ الْأَدِيبِ. [ت: ٤٢٦ هـ] كَانَ لَا يَرَى التَّقْلِيدَ. تاريخ الإسلام (٩/ ٤٢١) جُذُوءُ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ وِلَاةِ الْأَنْدَلُسِ (ص: ٣٥٠).
- (١١) يَرَاجِعُ فِي ذَلِكَ مَقْدَمَاتُ الْكُتُبِ النَّالِيَةِ: كِتَابُ ابْنِ حَزْمَ، حَيَاتِهِ وَعَصْرُهُ - أَرَاؤُهُ وَفَقْهُهُ، لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ أَبُو زَهْرَةَ. وَرِسَالَةُ: الْفِكْرِ الْفَقْهِيِّ لِابْنِ حَزْمَ الظَّاهِرِيِّ، أ. د/ إِبْرَاهِيمَ عَبْدِ الرَّحِيمِ، ص ٣٧ وما بعدها، الْفَهْرَسْتُ (ص: ٢٦٧)، ابْنُ حَزْمَ خَلَالَ أَلْفِ عَامٍ (ص ٧٣). وَكِتَابُ: ابْنِ حَزْمَ الْأَنْدَلُسِيِّ، عَصْرُهُ، وَفِكَرُهُ التَّرْبُوعِيُّ، لِحَسَانِ مُحَمَّدٍ حَسَانٍ. وَكِتَابُ: ابْنِ حَزْمَ، حَيَاتِهِ وَأَدَبُهُ، لِعَبْدِ الْكَرِيمِ خَلِيفَةَ. وَكِتَابُ: ابْنِ حَزْمَ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمَفْكَرُ الظَّاهِرِيُّ